

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

الدليل الثامن المحتوم تجاه إناظة الجمعة بالمعصوم

ثم عرج الشيخ مرتضى الحائرى إلى الدليل الثامن - للاشتراط - قائلاً:

«الثامن:

1. موثقة سَمَاعَة، قال: «سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ عَنِ الصَّلَاةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : أَمَّا مَعَ الْإِمَامِ فَرَكْعَتَانِ، وَأَمَّا لِمَنْ صَلَّى وَحْدَهُ (أَيْ بِغَيْرِ إِمَامٍ) فَهِيَ أَرْبَعُ رَكْعَاتٍ (أَيْ ظَهِيرَةً) وَإِنْ صَلَّوْا جَمَاعَةً»[1].

2. وأيضاً عن سَمَاعَةِ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قال: «صَلَاةُ الْجُمُعَةِ مَعَ الْإِمَامِ رَكْعَتَانِ، فَمَنْ صَلَّى وَحْدَهُ فَهِيَ أَرْبَعُ رَكْعَاتٍ»[2].

3. وأيضاً عن سَمَاعَةِ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «إِنَّمَا صَلَاةَ الْجُمُعَةِ مَعَ الْإِمَامِ رَكْعَتَانِ فَمَنْ صَلَّى مَعَ غَيْرِ إِمَامٍ وَحْدَهُ فَهِيَ أَرْبَعُ رَكْعَاتٍ بِمَنْزِلَةِ الظَّهَرِ»[3].

4. وأيضاً عنه قال: «سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ عَنِ الصَّلَاةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : أَمَّا مَعَ الْإِمَامِ فَرَكْعَتَانِ وَأَمَّا مَنْ يَصْلِي وَحْدَهُ فَهِيَ أَرْبَعُ رَكْعَاتٍ بِمَنْزِلَةِ الظَّهَرِ، يَعْنِي إِذَا كَانَ إِمَامٌ يَخْطُبُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِمَامٌ يَخْطُبُ فَهِيَ أَرْبَعُ رَكْعَاتٍ وَإِنْ صَلَّوْا جَمَاعَةً»[4] وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُظْنَوْنَ كُونَ جَمِيعِ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ الْأَرْبَعَةِ رَاجِعَةً إِلَى حَدِيثٍ وَاحِدٍ، فَلَا يَبْدِي مِنَ الْأَخْذِ بِالْمُتَيقَنِ اسْتِفَارَةً مِنْ جَمِيعِ تِلْكَ الْمُتَوْنَ.

وَقَدْ يَقَالُ: بِدَلَالَتِهِ مَعَ ذَلِكَ عَلَى الْاَشْتِرَاطِ بِالْإِمَامِ الْمَعْصُومِ وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ بِإِمَامِ الْجَمَاعَةِ، أَمَّا عَلَى الطَّرِيقِ (وَالْحَدِيثِ) الْأَوَّلِ فَوَاضَحٌ لِقَوْلِهِ: «وَإِنْ صَلَّوْا جَمَاعَةً» وَيَتَلوُهُ فِي الْوَضُوحِ مَا نُقْلِبُ بِالطَّرِيقِ الرَّابِعِ لِقَوْلِهِ: «يَعْنِي إِذَا كَانَ إِمَامٌ يَخْطُبُ» (أَيْ سَجِيَّتُهُ هِيَ الْخَطَابَةُ ذَاتَهُ) لِأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَعْصُومِ أَوْ مَنْ يَنْصَبُهُ، لَا كُلُّ مَنْ يَقْدِرُ عَلَى الْخَطَابَةِ لِسَهْوَةِ أَقْلَى الْوَاجِبِ مِنْهَا (وَإِلَّا لَمَا امْتَازَ الْجَمَاعَةُ بِالْخَطَابَةِ) وَأَمَّا عَلَى الثَّانِي وَالثَّالِثِ: فَلَأَنَّ الْمَنْسَاقَ مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ هُوَ الْإِمَامُ الْأَصْلِيُّ وَإِلَّا لَكَانَ الْمَنْسَابُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ كَانَتِ فِي جَمَاعَةِ فَرَكْعَتَانِ (أَيْ مَعَ أَيِّ إِمَامٍ صَلَّيَتَهَا رَكْعَتَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، بَيْنَمَا لَمْ يَقْتَصِرْ بِالرَّكْعَتَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِلَا إِمَامٍ بِلَ اسْتَوْجَبَ الظَّهَرِ»[5].

وَنُفِيَضَ بِأَنَّا - وَفَقَاءِ الْمُحْقَقِ الْبَرْوَجَرْدِيِّ وَالْوَالِدِ الْمُحْقَقِ الْأَسْتَاذِ - نَرَتَيَ بِأَلْوَانِهِ اِنْدَمَاجَ الرَّاوِيِّ مَعَ الْمَرْوُيِّ عَنْهُ لَدِيِّ مَحْتَوِيِّ مُوَحَّدِ، لَمَّا تَعَدَّ النَّفْلُ وَالْحَكَايَةُ بِلَ اِبْدَأُوا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ كَرَرَ الْمَحْتَوِيَّ بِكَرَاتٍ ضَمِّنَ مَحْفَلَ فَارِدٍ، بِيَدِ أَنَّ النَّاقِلِينَ عَنْ ذَاكَ الرَّاوِيِّ - سَمَاعَةً - قَدْ اسْتَمْعَوْهُ وَسَجَّلُوهُ بِأَشْكَالٍ مُتَقَارِبَةٍ لَا أَنَّ الْإِمَامَ قَدْ أَعَادَ الرَّوَايَةَ كَرَارًا.

و في الوجهة الأولى قد استخرج المحقق الخوئي منها أيضاً «إناطة الجمعة بالمعصوم» فائلاً:

«و كيف كان، فهي كالنّص في تغاير إمام الجمعة مع أئمّة بقية الجماعات، للتصريح بأنه مع فقد الإمام فهي أربع و «إن صلوا جماعة» فيظهر أن إمام الجمعة في بقية الصلوات غير من هو الإمام في صلاة الجمعة، وأن من يُقيّمها ليس هو مطلق من يصلّي بالنّاس جماعة، وإنما هو شخص معين و ليس إلا الإمام - عليه السلام - أو المنصوب بالخصوص.»[6]

ثم استشكله المحقق الخوئي فائلاً:

«و الجواب عن ذلك يظهر من رواية الكليني»[7] هذه بعين السنّد، بحيث لا يحتمل تعدد الروايتين مع اختلاف يسير في المتن يكشف القناع عن هذا الإجمال، قال: «سألت أبا عبد الله - عليه السلام - عن الصلاة يوم الجمعة، فقال: أما مع الإمام فركعتان، وأما من يصلّي وحده فهي أربع ركعات بمنزلة الظّهر «يعني» إذا كان الإمام يخطب، فإن لم يكن الإمام يخطب فهي أربع ركعات و إن صلوا جماعة»:

1. و الظّاهر أن التفسير من الرّاوي (فبالتالي لا يُستدلّ به)

2. و عليه فالمراد بالإمام هو من يخطب، أي يكون متّهياً بالفعل لأداء الخطبة التي يتمكّن من مسماها وأقل الواجب منها كل أحد كما مرّ غير مرّة (فكلّ إمام خطيب سيُتاح له الخطابة و إقامتها).

3. فلا دلالة فيها على اعتبار إمام خاص.

ولكن سُنّاقشه:

· أولًا: إن تفسير الرّاوي ليس فهماً شخصياً بحتاً حتى نجتازه بل يود الرّاوي أن يُنبئنا على أنه قد امتلك «قرينةً متصلة» حين التخاطب ففسّر مقالة الإمام حسب الارتكاز و القرينة المتوفرة آنذاك بل حتى لو فسّرته الرّواة المتأخرون ولكنهم قد انتبهوا إلى القرينة، أجل لو فسّر الشّيخان الصّدوق - حسب استظهار والد المجلسي - أو الكليني كما صدرت التّفاسير عنهم أحياناً لاماً أجداها إطلاقاً لأنّهما متّهراً عن الحضور و مجلس المحاورة، و بالتالي لو تشكّلنا في صدور هذه التّفسيرات عن الرّاوي أو عن النّاسخ أو المؤلّف أو سواهم لأصبحت مجتمّلة.

· ثانياً: نستبعد كثيراً أن يُستهدِف الإمام مسمى «الخطبة و الخطابة» بمستواها الهابغة لكي يندرج ضمنها أي خطيب و متفوّه بل يُبدو العنوان ظاهراً في الفعلية التامة - أي خطيب حقيقى بارع - فإن العناوين ظاهرة في الفعلية.

و قد التّحق به أيضاً الشّيخ مرتضى الحائري فائلاً: [8]

«و أمّا الثّامن»[9] ففيه:

Ø أنه من المحتمل أن يكون الصادر عن الإمام عليه السلام ما روّي عن الصّدوق من قوله عليه السلام: «صلاة الجمعة مع الإمام ركعتان فمن صلّى وحده فهي أربع ركعات»[10]. و الأقرب أن يكون المقصود به إمام الجمعة، لقوله عليه السلام «فمن صلّى وحده» الظّاهر في الصلاة الفُرادى (لا الصلاة بلا إمام كما استظهernاه مسبقاً).

Ø و يؤيد الاحتمال المذكور ما عن الكافي عنه عن أبي عبد الله عليه السلام، و فيه: بعد ذكر ما تقدم في المروي عن الصدوق مع تفاوت يسير: «يعني إذا كان إمام يخطب، فإن لم يكن إمام يخطب فهي أربع ركعات و إن صلوا جماعة»[11] و لا ريب أن المنساق من الحديث كون المصدر بكلمة «يعني» من الرّاوي، فيكون قوله: «و إن صلوا جماعة» في الخبر الأول (الصادق) أيضاً من الرّاوي على المظنون أو المحتمل القوي (بحيث لم يقله المعصوم فلا يُستظہر منها صلاة الجمعة).

Ø هذا مع أن الاحتمال كاف لعدم اعتماد العقلاء حينئذ على جميع الروايات الأربع بنحو الاستقلال، مع كون الرّاوي و المروي عنه واحداً، فالصادر واحد بحسب الظاهر.

Ø و ليست أصالة عدم الزيادة (في رواية الكافي بعبارة «يعني...») مقدمة هنا على أصالة عدم النفيصة (في رواية الصدوق لم تُستذكَر «و إن صلوا جماعة») لوجود القرينة أو ما يصلح لها (أصالة عدم الزيادة) لكون الزيادة من الرّاوي بعنوان التفسير، و تكون واقعة عن عدم، فأصالة عدم صدور ما هو المتيقن من الإمام عليه السلام (أي يعني) محكمة (أي لم تصدر من الإمام) فتأمل»[12].

و يبدو أن فهمه قد تَعَثَّر هنا فإن نطق الرّاوي بفقرة «يعني...» لا يرتبط أساساً بعبارة «و إن صلوا جماعة» فإن حوار الحال يرتكز على العبارة الثانية لأنها تدل على إناتة الجمعة بالمعصوم، وبالتالي «تفسير الرّاوي» أجنبي تماماً عن موضوع «و إن صلوا جماعة».

-
- [1] وسائل الشيعة ج ٥ ص ١٦ ح ٨ من باب ٦ من أبواب صلاة الجمعة.
 - [2] وسائل الشيعة ج ٥ ص ١٤ ح ٢ من باب ٦ من أبواب صلاة الجمعة.
 - [3] وسائل الشيعة ج ٥ ص ١٥ ح ٦ من باب ٦ من أبواب صلاة الجمعة.
 - [4] وسائل الشيعة ج ٥ ص ١٣ ح ٣ من باب ٥ من أبواب صلاة الجمعة.
 - [5] حائرى مرتضى. صلاة الجمعة (حائرى). ص ٨٣-٨٢ قم جماعة المدرسین في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.
 - [6] خوئي سيد ابوالقاسم. موسوعة الإمام الخوئي. Vol. 11. ص ٣٧ قم - ايران: مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي.
 - [7] الوسائل ٢١:٧ / أبواب صلاة الجمعة ب ٥ ح ٢، الكافي ٤٢١:٣.
 - [8] حائرى، مرتضى. صلاة الجمعة (حائرى)، صفحه: ١٠٤ جماعة المدرسین في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي
 - [9] المتقدم في ص ٨٢.
 - [10] وسائل الشيعة ج ٥ ص ١٤ ح ٢ من باب ٦ من أبواب صلاة الجمعة.
 - [11] وسائل الشيعة ج ٥ ص ١٣ ح ٣ من باب ٥ من أبواب صلاة الجمعة.
 - [12] وجهه أن ضم ما ذكر - إن كان من الرواية - يدل أيضاً على الانفصال بين الجمعة و الجمعة، فالجواب ما يذكر بعد ذلك و هو العالم.